القانون الدولى العام

الأستاذ الدكتور

جمال عبد الناصر مانع

أستاذ القانون الدولى العام

عميد كلية الحقوق - جامعة عنابة - الجزائر

دار الفكر الجامعى

٣٠ شارع سوتير - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'Hamed Bougara - BOUMERDES

القانون الدولى العام

المدخل والمصادر - المجال الوطنى للدولة

الأستاذ الدكتور
جمال عبد الناصر مانع
أستاذ القانون الدولى العام
عميد كلية الحقوق - جامعة عنابة - الجزائر

2010

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 0094656

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 341.1/ماني

دار الفكر الجامعى
٣٠ ش سوتير - الاسكندرية
ت: ٤٨٤٣١٣٢

المحتويات

مقدمة 5

القسم الأول المدخل والمصادر 9

تقديم 10

الباب الأول ماهية القانون الدولي العام 13

الفصل الأول مفهوم القانون الدولي العام 15

المبحث الأول : تسمية القانون الدولي العام 16
المبحث الثاني : تعريف القانون الدولي العام 18
المطلب الأول : الاتجاه الكلاسيكي 18
المطلب الثاني : الاتجاه الموضوعي 19
المطلب الثالث : الاتجاه الحديث 20
المطلب الرابع : الاتجاه الإسلامي 25
المبحث الثالث : فروع القانون الدولي العام 26
المطلب الأول : الفروع التقليدية للقانون الدولي العام 27
المطلب الثاني : الفروع الجديدة للقانون الدولي العام 28

الفصل الثاني الطبيعة القانونية لقواعد القانون الدولي العام 33

المبحث الأول : الصفة القانونية لقواعد القانون الدولي العام 34
المطلب الأول : الاتجاه المنكر للصفة القانونية لقواعد القانون الدولي العام 34
المطلب الثاني : الاتجاه المؤيد للصفة القانونية لقواعد القانون الدولي العام 35
المبحث الثاني : أساس القانون الدولي العام 37
المطلب الأول : المدرسة الوضعية التقليدية (الإرادية) 37
المطلب الثاني : المدرسة الموضوعية 39
المطلب الثالث : نظريات أخرى في تأسيس القانون الدولي العام 42

الفصل الثالث العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي 48

المبحث الأول : المجال النظري 49
المطلب الأول : نظرية وحدة القانون 49
المطلب الثاني : نظرية ازدواجية القانون 50
المطلب الثالث : نظريات التنسيق 52
المبحث الثاني : المجال العملي 53

الباب الثاني المصادر الرسمية للقانون الدولي العام 56

الفصل الأول المعاهدات(الاتفاقات الدولية) 58

المبحث الأول : تعريف المعاهدة وأنواعها 60
المطلب الأول : تعريف المعاهدة 60
المطلب الثاني : أنواع المعاهدات 67
المبحث الثاني : الشروط الشكلية لإبرام المعاهدات 70
المطلب الأول : المفاوضات 70
المطلب الثاني : التحرير(تحرير المعاهدة) 72
المطلب الثالث : التوقيع 74
المطلب الرابع : التصديق 75
الفرع الأول : الطبيعة القانونية للتصديق 79
الفرع الثاني : شكل التصديق 80
الفرع الثالث : حرية الدولة في التصديق وآثاره 80
الفرع الرابع : عدم تحديد موعد للتصديق 81
الفرع الخامس : جواز تعليق التصديق على تحقيق شرط سياسي معين 81
الفرع السادس : جواز رفض التصديق دون ترتب أية مسؤولية 82
الفرع السابع : أثر التصديق وعدم رجعيته 82
الفرع الثامن : السلطة المختصة بالتصديق 83
الفرع التاسع : التصديق الناقص 85
المطلب الخامس : التحفظ على المعاهدات الدولية 89
الفرع الأول : تعريف التحفظ 89
الفرع الثاني : مشروعية التحفظ على المعاهدات الدولية 90
الفرع الثالث : موقف اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 و 1986 من التحفظ 93
المطلب السادس : تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها 103
الفرع الأول : تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها على المستوى الدولي 103
الفرع الثاني : نشر المعاهدات الدولية على المستوى الداخلي 107
المبحث الثالث : الشروط الموضوعية لإبرام المعاهدة 111
المطلب الأول : أهلية التعاقد 111
المطلب الثاني : سلامة رضا الأطراف 116
المطلب الثالث : مشروعية المحل والسبب موضوع التعاقد 125
المبحث الرابع : تطبيق المعاهدات الدولية 128
المطلب الأول : تطبيق المعاهدات الدولية من حيث الزمان 128
الفرع الأول : عدم رجعية المعاهدات الدولية 129
الفرع الثاني : التطبيق المؤقت للمعاهدات الدولية 132
المطلب الثاني : تطبيق المعاهدات الدولية من حيث المكان 133
المطلب الثالث : انطباق المعاهدات الدولية من حيث الأشخاص 134
المطلب الرابع : تطبيق المعاهدات الدولية المتعاقبة التي تتعلق بموضوع واحد 144
المطلب الخامس : تطبيق المعاهدات الدولية من طرف القاضي الوطني 148

المحتويات

الفرع الأول : الرقابة على توفر شروط المعاهدة 149
الفرع الثاني : مبدأ سمو المعاهدات 150
الفرع الثالث : مكانة المعاهدات الدولية أمام القاضي الجزائري 153
المطلب السادس : تفسير المعاهدات الدولية 156
الفرع الأول : الجهة المختصة بتفسير المعاهدة 156
الفرع الثاني : طرق تفسير المعاهدة الدولية 175
الفرع الثالث : موقف اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 و1986 من تفسير المعاهدات الدولية 177
المبحث الخامس : مراجعة المعاهدات الدولية وتعديلها 185
المطلب الأول : القواعد الخاصة بتعديل المعاهدات الدولية أو مراجعتها 186
المطلب الثاني : مراجعة المعاهدات المتعددة الأطراف 187
المطلب الثالث : موقف اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 و1986 من قواعد تعديل المعاهدات متعددة الأطراف 189
الفرع الأول : قواعد التعديل التي تجرى باتفاق كافة الأطراف 189
الفرع الثاني : قواعد التعديل التي تسري على بعض أطراف المعاهدة دون البعض الآخر 190
المبحث السادس : بطلان المعاهدات وإنهائها وتعليق تنفيذها 190
المطلب الأول : مفهوم بطلان المعاهدات أو إنهائها أو تعليق تنفيذها 191
الفرع الأول : مفهوم بطلان المعاهدات 191
الفرع الثاني : مفهوم إنهاء المعاهدات الدولية أو تعليق تنفيذها 194
المطلب الثاني : أسباب إبطال المعاهدات و إنهائها أو تعليق تنفيذها 194
الفرع الأول : أسباب إبطال المعاهدات 194
الفرع الثاني : أسباب إنهاء المعاهدة أو تعليق تنفيذها 198
المطلب الثالث : إجراءات إبطال المعاهدة أو إنهائها أو تعليق تنفيذها 214
الفرع الأول : حق التمسك بالبطلان أو إنهاء أو وقف تنفيذ المعاهدة ووقت الاحتجاج به 215
الفرع الثاني : النتائج المترتبة على الإخطار بإبطال المعاهدة أو إنهائها أو وقف تنفيذها 217
الفرع الثالث : وثائق إعلان البطلان أو إنهاء أو وقف تنفيذ المعاهدة 219
المطلب الرابع : آثار بطلان المعاهدات أو إنهائها أو تعليق تنفيذها 221
الفرع الأول : الآثار المترتبة عن بطلان المعاهدة 221
الفرع الثاني : الآثار المترتبة عن إنهاء المعاهدة 227
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على تعليق تنفيذ المعاهدة 228
الفصل الثاني العـرف الدولـي 230
المبحث الأول : مفهوم العرف الدولي 231
المبحث الثاني : أركان العرف 233
المطلب الأول : الركن المادي للقاعدة الدولية العرفية 233
المطلب الثاني : الركن المعنوي للقاعدة الدولية العرفية 240
المبحث الثالث : أنواع العرف الدولي 242
المطلب الأول : العرف العام 243

المطلب الثاني : العرف الخاص 243
المبحث الرابع : أساس القوة الملزمة للعرف الدولي 244
المطلب الأول : المدرسة الوضعية 244
المطلب الثاني : المدرسة الموضوعية 245
المطلب الثالث : موقف الدول الجديدة من العرف الدولي 246
المبحث الخامس : العرف المعاصر (العرف الآني) 248
الفصل الثالث المبادئ القانونية العامة 253
المبحث الأول : ماهية المبادئ العامة للقانون 254
المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للمبادئ العامة للقانون 256
المبحث الثالث : دور المبادئ العامة للقانون في حل النزاعات الدولية 257
الباب الثالث المصادر الاحتياطية والمصادر الأخرى للقانون الدولي العام 260
الفصل الأول المصادر الاحتياطية 261
المبحث الأول : أحكام المحاكم 262
المبحث الثاني : الفقه الدولي 262
المبحث الثالث : مبادئ العدل والإنصاف 263
الفصل الثاني المصادر الأخرى للقانون الدولي العام 265
المبحث الأول : قرارات المنظمات الدولية 266
المطلب الأول : مفهوم قرارات المنظمات الدولية 268
المطلب الثاني : القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية 269
المبحث الثاني : التصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة 273
المطلب الأول : مفهوم التصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة 274
المطلب الثاني : أنواع التصرفات الدولية الصادرة عن الإرادة المنفردة 277
تقنين 287
الباب الأول : الإقليم البري 290
الفصل الأول: إقليم الدولة البري وطبيعة علاقته بالدولة الإقليمية 292
المبحث الأول : ماهية إقليم الدولة البري و مشتملاته 294
المطلب الأول : ماهية الإقليم البري 294
المطلب الثاني : مشتملات الإقليم البري 296
الفرع الأول : ما فوق الأرض من معالم طبيعية 296
الفرع الثاني : ما تحت الأرض من مناجم و ثروات بترولية 298
الفرع الثالث : الطبيعة الجغرافية للإقليم البري 299
المبحث الثاني : حدود إقليم الدولة البري 299
المطلب الأول : ماهية حدود إقليم الدولة 300
المطلب الثاني :تصنيف الحدود 301
الفرع الأول : الحدود الطبيعة 301

المحتويات

الفرع الثاني : الحدود الاصطناعية 303
الفرع الثالث : الحدود الجمركية و الإدارية 304
المطلب الثاني : طرق وأساليب تحديد الحدود الدولية 305
الفرع الأول : التعيين الاتفاقي للحدود 305
الفرع الثاني : التعيين غير الاتفاقي للحدود 309
الفرع الثالث : تعيين الحدود بواسطة م كمة دولية 310
الفرع الرابع : تعيين الحدود بواسطة لجنة تابعة لإحدى المنظمات الدولية 311
المطلب الثالث : الفرق بين تحديد الحدود وتخطيط الحدود وغيرها من الخطوط الأخرى . . 312
الفرع الأول : الفرق بين تحديد الحدود وتخطيط الحدود 312
الفرع الثاني : الفرق بين خط الحدود وغيره من الخطوط الأخرى 314
المبحث الثالث : الطبيعة القانونية لعلاقة الدولة بالإقليم 315
المطلب الأول : نظرية الملكية 315
المطلب الثاني نظرية الاندماج 318
المطلب الثالث : نظرية النطاق 319
المطلب الرابع نظرية الاختصاص 320
المبحث الرابع : اختصاصات الدولة على الإقليم 321
المطلب الأول الاختصاص الإقليمي للدولة 321
الفرع الأول الطبيعة العامة للاختصاص الإقليمي 322
الفرع الثاني الطبيعة الاستثنائية للاختصاص الإقليمي 323
الفرع الثالث الترتيبات الخاصة في ممارسة الاختصاص الإقليمي 325
الفرع الرابع الاستثناءات التي ترد على مبدأ الاختصاص الإقليمي 335
المطلب الثاني الاختصاص الشخصي للدولة 348
الفرع الأول الاختصاص الممارس على الأشخاص الطبيعية 349
الفرع الثاني : الاختصاص الممارس على الأشخاص المعنوية 356
الفرع الثالث : الوضعية الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات في القانون الدولي . . 358
المطلب الثالث الاختصاص العالمي والاختصاص الخاص بالحماية 359
الفرع الأول الاختصاص العالمي 359
الفرع الثاني الاختصاص الخاص بالحماية 360
المبحث الخامس : طرق اكتساب و فقد الإقليم 360
المطلب الأول : طرق اكتساب الإقليم 361
الفرع الأول : الأسباب الأصلية لاكتساب الإقليم 362
الفرع الثاني : أسباب اكتساب الإقليم نقلا عن الغير 373
المطلب الثاني : طرق فقد الإقليم 383
الفرع الأول : وضع الإقليم تلقائيا تحت سيادة دولة أخرى 383
الفرع الثاني : الترك أو التخلي عن الإقليم 384
الفصل الثاني: نزاعات الحدود و أسبابها وطرق تسويتها 385
المبحث الأول : طبيعة نزاعات الحدود وأسبابها 387
المطلب الأول : طبيعة نزاعات الحدود 387
الفرع الأول : معنى النزاع الحدودي 387

الفرع الثاني : التفرقة بين النزاع الحدودي والنزاع الإقليمي 388
المطلب الثاني : أسباب نزاعات الحدود 391
الفرع الأول : أسباب تتصل بتحديد الحدود 391
الفرع الثاني : أسباب تتصل بتخطيط الحدود وإعداد الخرائط 392
المبحث الثاني : المبادئ التي تحكم منازعات الحدود 394
المطلب الأول : مبدأ قدسية الحدود الموروثة على الاستعمار 394
المطلب الثاني : مبدأ ثبات الحدود الدولية وجواز تعديلها بالاتفاق الحر 398
المبحث الثالث : منازعات الحدود في الفكر الإسلامي 401
المطلب الأول : رؤية الفكر الإسلامي للحدود الدولية 401
المطلب الثاني : رؤية الفكر الإسلامي لمنازعات الحدود 402
المبحث الرابع : طرق تسوية منازعات الحدود بين الدول المغاربية
ودول الجوار الإفريقي -نموذجا- 403
المطلب الأول : طرق تسوية منازعات الحدود بين الدول المغاربية 404
الفرع الأول : منازعات الحدود الشرقية : الجزائر وتونس وليبيا 404
الفرع الثاني : منازعات الحدود الغربية : الجزائر والمغرب وموريتانيا 410
المطلب الثاني : طرق تسوية منازعات الحدود مع دول الجوار الإفريقي 429
الفرع الأول : النزاع الليبي التشادي حول الشريط الحدودي أوزو 429
الفرع الثاني : النزاع الموريتاني السنغالي حول الحدود : 436

الباب الثاني: الإقليم البحري..... 440

الفصل الأول: المناطق الخاضعة لولاية مطلقة..... 443

المبحث الأول : الأنهار 445
المطلب الأول : الأنهار الوطنية 445
الفرع الأول : الأنهار الوطنية الصرفة 446
الفرع الثاني : الأنهار الوطنية ذات الأهمية الدولية 446
المطلب الثاني : الأنهار الدولية باعتبارها جزء من إقليم الدولة 447
الفرع الأول : نظام الملاحة في الأنهار الدولية 448
الفرع الثاني : الاستغلال الاقتصادي لمياه الأنهار الدولية 453
المبحث الثاني : الخلجان 458
المطلب الأول الخلجان الوطنية 458
المطلب الثاني الخلجان التاريخية 461
المطلب الثالث : الخلجان الدولية 463
المبحث الثالث : المراسي و الموانئ 465
المطلب الأول : المراسي 466
المطلب الثاني : الموانئ 466
المبحث الرابع : القنوات الدولية 468
المبحث الخامس : البحار المغلقة و البحار شبه المغلقة 473
المطلب الأول : البحار المغلقة 475
المطلب الثاني : البحار شبه المغلقة 477

المبحث السادس : الوضع القانوني للسفينة في المياه الداخلية 479
المطلب الأول :مفهوم السفينة و أنواعها 480
الفرع الأول : تعريف السفينة و جنسيتها 480
الفرع الثاني : أنواع السفن 491
المطلب الثاني : الولاية القانونية على السفن الأجنبية في المياه الداخلية 495
الفرع الأول : المركز القانوني للسفن العامة الأجنبية في المياه الداخلية 495
الفرع الثاني : المركز القانوني للسفن الخاصة الأجنبية في المياه الداخلية 501
الفصل الثاني: المناطق الخاضعة لولاية مقيدة 506
المبحث الأول : المياه الإقليمية 507
المطلب الأول : تعريف المياه الإقليمية وتحديد طبيعتها القانونية 508
الفرع الأول : تعريف المياه الإقليمية 509
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للمياه الإقليمية 513
المطلب الثاني : تحديد امتداد البحر الإقليمي 519
الفرع الأول : الحدود الداخلية للبحر الإقليمي أو رسم خطوط الأساس 521
الفرع الثاني : اتساع البحر الإقليمي 541
المطلب الثاني : النظام القانوني للبحر الإقليمي 544
الفرع الأول : الاختصاصات الخالصة التي تمارسها الدولة الساحلية في بحرها الإقليمي . 545
الفرع الثاني : القيود الواردة على ممارسة الدولة سيادتها الكاملة على بحرها الإقليمي 548
الفرع الثالث : الولاية القانونية على السفن الأجنبية في المياه الإقليمية 572
المبحث الثاني : مياه المضايق 586
المطلب الأول : مفهوم المضيق 586
المطلب الثاني : النظام القانوني للمضايق في الاتفاقيات الدولية 588
الفرع الأول : النظام القانوني للمضايق طبقًا لاتفاقية جنيف لعام 1958 589
الفرع الثاني : النظام القانوني للمضايق طبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة
لقانون البحار لعام 1982 589
الفرع الثالث :النظام القانوني للمضايق طبقا لمحكمة العدل الدولية 591
المطلب الثالث : النظام القانوني للمرور في المضايق 591
الفرع الأول : المضايق التي يطبق عليها نظام المرور العابر 592
الفرع الثاني : المضايق التي يطبق عليها نظام المرور البريء 599
الفرع الثالث : المضايق التي ينظم المرور فيها بموجب اتفاقات دولية خاصة 600
المبحث الثالث : مياه الجزر والأرخبيلات المساحات البحرية غير العادية 601
المطلب الأول : مياه الجزر 601
الفرع الأول : حالة الجزيرة الواقعة في منأى عن اليابسة 604
الفرع الثاني : حالة الجزيرة التابعة للدولة و التي تقع خارج نطاق بحرها الإقليمي . 604
الفرع الثالث : حالة الجزيرة الواقعة في المياه الإقليمية لدولة أخرى 606
المطلب الثاني : مياه الأرخبيلات 606
الفرع الأول : تحديد خطوط الأساس الأرخبيلية 609
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للمياه الأرخبيلية 612
الفرع الثالث : نظام المرور عبر المياه الأرخبيلية 613

الفصل الثالث: المناطق الخاضعة لولاية محدودة 619

المبحث الأول : المنطقة المتاخمة 621
المطلب الأول : التطور التاريخي لفكرة المنطقة المتاخمة 621
المطلب الثاني : تحديد المنطقة المتاخمة 623
المطلب الثالث : النظام القانوني للمنطقة المتاخمة 624
المبحث الثاني : الجرف القاري 625
المطلب الأول : نشأة فكرة الجرف القاري 626
المطلب الثاني : مفهوم الجرف القاري 635
الفرع الأول : مفهوم الجرف القاري في أعمال لجنة القانون الدولي 635
الفرع الثاني : مفهوم الجرف القاري في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1958 636
الفرع الثالث : مفهوم الجرف القاري أمام لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار . . 639
الفرع الرابع : الجرف القاري في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 . . 642
المطلب الثالث : تحديد الجرف القاري بين الدولتين المتجاورتين و الدولتين المتقابلتين . . 648
الفرع الأول : تحديد الجرف القاري بين الدولتين المتقابلتين أو المتجاورتين في اتفاقية جنيف لعام 1958 649
الفرع الثاني : دور محكمة العدل الدولية في تحديد الجرف القاري 651
الفرع الثالث : تحديد الجرف القاري بين الدولتين المتقابلتين أو المتجاورتين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 659
المطلب الرابع : النظام القانوني للجرف القاري 661
الفرع الأول : الطبيعة القانونية لولاية الدولة الساحلية و حقوقها على الجرف القاري . 662
الفرع الثاني : واجبات الدولة الساحلية في الجرف القاري 667
الفرع الثالث : حقوق و واجبات دول الغير في الجرف القاري 670
المبحث الثالث : المنطقة الاقتصادية الخالصة 671
المطلب الأول : نشأة المنطقة الاقتصادية الخالصة و تعريفها 674
الفرع الأول : نشأة فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة 674
الفرع الثاني : تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة 688
الفرع الثالث : الطبيعة القانونية للمنطقة الاقتصادية الخالصة 689
الفرع الرابع : تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة 696
المطلب الثاني : النظام القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة 699
الفرع الأول : التكييف القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة 699
الفرع الثاني : العلاقة بين النظام القانوني لكل من المنطقة الاقتصادية الخالصة و الجرف القاري 700
المطلب الثالث : حقوق الدول الساحلية وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة . . . 703
الفرع الأول : حقوق الدول الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة 704
الفرع الثاني : واجبات الدول الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة 726
المطلب الرابع : حقوق الدول الأخرى وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة 736
الفرع الأول : حقوق عموم الدول و واجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة 736
الفرع الثاني : حقوق و واجبات الدول غير الساحلية و الدول المتضررة جغرافيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة 740

دار الفكر الجامعى

ISBN 977-379-102-1

Al-Rowad .. 03-4844623